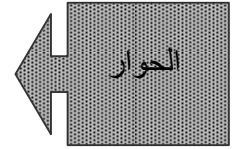


أ.د. حسن مصطفى الباش
أستاذ علم الأديان المقارن وتاريخ القدس الشريف

المؤسسات الدينية ودورها في نصرة القضية الفلسطينية



عرف الناس عبر التاريخ العربي والإسلامي دور المؤسسات الدينية في دفع جماهير الأمة لاتخاذ موقف ما تجاه الأخطار الداخلية أو الخارجية التي واجهها العالم الاسلامي برمته. الحديث هنا عن دور هذه المؤسسات في أهم قضية. بالنسبة للعالم العربي والاسلامي وهي قضية فلسطين اولاً، وكيف كان دور هذه المؤسسات الى يومنا هذا، وماذا عن المرجعيات الدينية والمفكرين الاسلاميين تجاه هذه القضية. حول هذا الموضوع حاورنا الدكتور حسن مصطفى الباش أستاذ علم الأديان المقارن وتاريخ القدس الشريف.

■ استاذ حسن حبذا لو تتكلم لنا عن بعض

المؤسسات الدينية وتعريف دورها السياسي في المجتمع العربي والإسلامي ؟

□ ج: انا ابدأ من مصر مثلاً: عرف الأزهر بعلمائه وأساتذته كمرجع ديني يتحمل مسؤولية إصدار الفتاوى والبيانات التي تحدد مسارا يمكن للناس أن يستنبروا به ويسيروا على منهجه. وفي بلاد الشام عرف ما يسمى بدار الإفتاء التي يقف على رأسها المفتي العام ومن يحيط به من العلماء الكبار.

وفي إيران والعراق عرفت الحوزة العلمية كمرجعية مهمة يعود إليها الناس ليحددوا طبيعة التعامل مع الظروف الدينية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها الأمة.

ومن الملاحظ أن بعض المؤسسات الدينية تعمل رسمياً بحيث تمثل في بعض الأحيان وجهة النظر الدينية في بعض القضايا وترتبط بالدولة ارتباطاً مباشراً بحيث لا تخرج عن وجهة النظر السياسية لهذا البلد أو ذاك.

ولا شك أيضاً أن المؤسسة الدينية في بعض الأقطار الإسلامية تعبّر عن رأيها الديني في قضية من القضايا الحساسة دون أن يكون للدولة يدٌ عليها. وبمعنى آخر تكون آراؤها منبثقة من قناعة دينية مستندة إلى القرآن

والسنة والإجماع. وليس للدولة تأثير مباشر عليها لتحديد وجهة نظرها تجاه قضايا المجتمع والأمة بشكل عام.

وقد عرفت بعض أشكال المؤسسة الدينية في التاريخ الإسلامي منذ عدة قرون. وكان لها دور في تعبئة الأمة ضد الغزوات الخارجية والاعتداءات التي تعرضت لها في بعض الأقطار الإسلامية من قبل الجهات الأجنبية.

■ مادور هذه المؤسسات في نصرته القضية الفلسطينية؟

□ لعل من أهم القضايا التي فرضت نفسها على المؤسسات الدينية المعاصرة قضية فلسطين وما يداخلها من قضايا متفرقة كقضية المسجد الأقصى ومدينة القدس والمسجد الإبراهيمي في الخليل. واحتلال الصهاينة لأرض فلسطين، ومناصرة جهاد الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

ولا شك أن العقود الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من هذا القرن شهدت نشاطا ملحوظا للمؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية على الرغم من بعض التناقضات في المواقف بين بعض المؤسسات وبعضها الآخر.

وفي هذا الإطار لابد أن نميز بين هذه المؤسسات ومواقفها وفهمها لطبيعة الصراع مع الاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين. ولهذا أيضا رأينا أن نضع أمامنا عدة نماذج من هذه المؤسسات حتى نتبين مواقفها ورؤيتها تجاه هذه القضية المركزية.

- ١- جامعة الأزهر ورأي علمائها.
- ٢- دور الإفتاء في الجمهورية العربية السورية.
- ٣- الخوذة الدينية في جمهورية إيران الإسلامية.
- ٤- الهيئة العامة لعلماء المسلمين برئاسة الشيخ الدكتور القرضاوي.
- ٥- المجلس الأعلى للإفتاء في المملكة العربية السعودية.
- ٦- جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في ليبيا.

■ ماهي نشاطات هذه المؤسسات لنصرة القضية الفلسطينية؟

□ هذه المؤسسات حاولت من خلال علمائها ان تقف ضد الكيان الصهيوني الغاصبي والواقع أنه بعد احتلال القدس ووقوع المسجد الأقصى تحت نير الاحتلال نظر علماء المسلمين

للمسألة بمنظار أكثر دقة وأكثر تصلباً، لأن احتلال القدس بما فيها المسجد الأقصى يعتبر جريمة نكراء بحق المقدسات الإسلامية مثلاً: في عام ١٩٥٦ وقبل أن يحتل الجيش الصهيوني مدينة القدس والضفة الغربية بإحدى عشرة سنة صدرت فتوى عن دار الإفتاء في مصر تقول فيها:

١- هجوم العدو على بلد إسلامي يوجب على أهله الجهاد ضده بالقوة وهو في هذه الحالة فرض عين.

٢- يتعين الجهاد في ثلاثة أحوال عند التقاء الزحفين أو عند نزول الكفار ببلد الاسلام وعند استنفار الإمام القوم، للجهاد حيث يلزمهم النفير.

٣- الاستعداد للحروب الدفاعية واجب على كل حكومة إسلامية.

٤- ما فعله اليهود بفلسطين اعتداء على بلد إسلامي يوجب على أهله أولاً رده بالقوة كما يوجبه ثانياً على كل مسلم في البلاد الإسلامية.

٥- الصلح مع اليهود على أساس رد ما اعتدي عليه إلى المسلمين جائز أما إن كان على أساس تثبيت الاعتداء فهو باطل شرعاً.

وقد أجابت الفتوى بقولها: إن اليهود

اقتطعوا جزءاً من أرض فلسطين (قبل عام ١٩٦٧) وأقاموا فيها حكومة لهم غير إسلامية وأجلوا عن هذا الجزء أكثر أهله من المسلمين، وأما ما يجب على المسلمين في حالة العدوان على أي بلد إسلامي فلا خلاف بين المسلمين في أن جهاد العدو بالقوة في هذه الحالة فرض عين على أهلها. وإن كان الصلح مع العدو على إقرار الاعتداء وتثبيته فإنه يكون صلحاً باطلاً لأنه إقرار لاعتداء باطل وما يترتب على الباطل هو باطل مثله.

وقد أقرّ علماء الأزهر برئاسة الشيخ حسن بن محمد مخلوف مفتي الديار المصرية أن الصلح مع اليهود حرام لأنهم يحتلون القدس وأرضاً إسلامية، وجاء ذلك في فتوى صدرت عن الأزهر وقد جاء فيها:

إن الصلح مع (إسرائيل) كما يريد الداعون إليه لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار بالغضب على الاستمرار في اغتصابه، والاعتراف بحقيقة يده على ما اغتصبه وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه. وقد أجمعت الشرائع السماوية والوضعية على حرمة الغصب ووجوب رد المغصوب إلى أهله. وحث صاحب الحق على الدفاع والمطالبة بحقه. فلا يجوز للمسلمين أن

يصلحوا هؤلاء اليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين. واعتدوا فيها على أهلها وعلى أموالهم على أي وجهة يمكّن اليهود من البقاء كدولة في أرض هذه البلاد الإسلامية المقدسة. بل يجب عليهم أن يتعاونوا جميعاً على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأجناسهم لرد هذه البلاد وصيانة المسجد الأقصى مهبط الوحي ومصلى الأنبياء الذي بارك الله حوله، وصيانة الآثار والمشاهد الإسلامية من أيدي هؤلاء الغاصبين.

ومن هذه النظرات فتوى أصدرها الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي الذي يمثل هيئة علماء المسلمين للدفاع عن الأقصى والقدس جاء فيها:

ما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أن الجهاد لتحرير أرض الإسلام ممن يغزوها ويحتلها من حولهم إذا عجزوا عن مقاومتهم. حتى يشمل المسلمين كافة. فكيف إذا كانت هذه الأرض الإسلامية المغزوة هي قبلة المسلمين الأولى وأرض الإسراء والمعراج وبلد المسجد الأقصى الذي بارك حوله؟ وكيف إذا كان غزاتها أشد الناس عداوة للذين آمنوا؟ وكيف إذا كانت تساندها أقوى دولة في الأرض اليوم وهي الولايات المتحدة الأمريكية. كما يساندها

اليهود من أنحاء العالم وسفكوا الدماء وانتهكوا الحرمات ودمّروا البيوت وأحرقوا المزارع وعاثوا في الأرض فساداً. هذا الجهاد هو فريضة الفرائض وأول الواجبات على الأمة الإسلامية في الشرق والغرب.

وفي نفس السياق أصدرت لجنة الإفتاء فتوى تحرم بيع أراضي فلسطين لليهود ووجوب مقاطعتهم وعدم التعامل معهم. وان كل من يستبيح بيع الأراضي بفلسطين لليهود أو التعامل معهم بالشراء من متاجرهم أو ترويج بضاعتهم ومنتوجاتهم يكون مرتدداً عن الدين خارجاً عن زمرة المسلمين. وجاء في الفتوى: تفيد اللجنة بأن من أعظم الجرائم إثماً وأشد المنكرات مقتاً عند الله أن يتخذ المسلم له أولياء من أعداء دينه المناوئين المعتدين على أهله. أو يمكّن لهم بفعله من إيذاء المسلمين، في دينهم والاحتتيال على سلب أموالهم، وتجريدتهم من أرضهم وديارهم. واتخاذ ذلك وسيلة إلى إضعاف أمرهم. وكسر شوكتهم وإزالة دولتهم. وإقامة دولة غير إسلامية تتسلط عليهم بالخيالة والقهر ونشر سلطاتها، وقد شدد الله النكير على من يتولون أعداء الدين أو يتخذون لهم بطانة من غير المؤمنين.

واما في عام ١٩٩٩ أصدر العلماء المختصون بشؤون الإفتاء والشريعة الإسلامية فتوى في الأردن جاء فيها:

إن بيع الأملاك المنقولة في الأردن أو تأجيرها لليهود محرّم شرعا. وحذرت من العملاء والسماسة الذين يعملون على تسهيل بيع أراضي المسلمين للمحتلين الغاصبين الذين ينتهكون ويدنسون مقدسات المسلمين ويرتكبون المجازر في بيوت الله. ويمنعون المسلمين حتى من أداء الصلاة في المساجد. ويخططون لتدمير المسجد الأقصى , بعد أن نجحوا في تحويل الجزء الأكبر من الحرم الإبراهيمي إلى كنيس يهودي, وأشارت الفتوى إلى أن احتلال فلسطين بدأ بفتح باب بيع الأراضي لليهود على أيدي السماسة الذين ليسوا من أهل فلسطين ما مكن اليهود من إقامة دولة غير شرعية على أرض فلسطين. وقد أفتى الشيخ المجتهد محمد حسين كاشف الغطاء إمام الجعفرية في النجف الأشرف فتوى حول الصلح مع اليهود, وحول الجهاد في سبيل الله لتحرير فلسطين والأقصى جاء فيها:

(من واجب المسلمين جميعا في سائر الأقطار أن يقاطعوا اليهود ومن يحميهم ويساعدهم ومن يشتري من اليهود أو يبعهم أو يروج صنائعهم

أو يلبس منتوجاتهم أو يأكل من حاصلاتهم أو يعاملهم بأي معاملة تجارية أو غيرها فقد حارب الله ورسوله وباء بغضب من الله ورسوله. وقد خان الحق وطعن في قلب العرب والإسلام. بل خرج من دين الإسلام لقوله تعالى (ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين) - المائدة ٥١ .

ومن الملاحظ أن الجمع الفقهي الإسلامي الذي انعقد في مكة المكرمة في دورته العاشرة بتاريخ ٢٤ \ صفر ١٤٠٨ الموافق لـ ١٧ \ ١٠ \ ١٩٨٧ أصدر بيانا هو أقرب إلى الفتوى جاء فيه:

(إن المجلس يقرر جواز صرف بعض أموال الزكاة لهذا الجهاد الإسلامي وينادي المسلمين أن يبادروا خفافا وثقالا في الاستنفار لتأييد الشعب الفلسطيني في هذا الجهاد وهذه المعركة التي هي معركة الإسلام في هذا العصر , ووصية المجلس للشعب الفلسطيني المؤمن الجاهد أن يتمسكوا بمجبل الله المتين , ويواصلوا جهادهم الإسلامي المبارك إعلاء كلمة الله وحماية المسجد الأقصى المبارك ويعتصموا بالله هو مولاهم نعم المولى ونعم النصير .)

■ كما تعرفون أنه بعد قيام الثورة

الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني أخذت القضية الفلسطينية الدور الأول والأساس في اهتمامات القادة السياسيين والدينيين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية كيف تنظرون إلى هذا المشهد؟

□ إن النظام الذي اتبعته الثورة في إيران دمج المسؤوليتين السياسية والدينية بشكل واضح, بحيث لا تتخذ القيادة السياسية أي قرار بمعزل عن القيادة الدينية. وأحياناً كنا نلاحظ أن القيادة السياسية تخرج من قلب القيادة الدينية. وهذا ما جعل الموقف الإيراني يبتعد عن الازدواجية في التوجهات والقرارات. وباعتبار أن قائد الثورة الإسلامية هو إمام ومرجع ديني فقد كان له دور بارز في إيضاح وتثبيت المواقف من القضية الفلسطينية.

ويجدد بنا أن نلاحظ أن ما يقوله الإمام الخميني بشأن القضية الفلسطينية يصبح أساساً سياسياً لتوجهات الجمهورية الإسلامية الإيرانية ككل.

وباعتباره يمثل المرجعية الدينية والسياسية معاً فإن ما صدر عنه يعتبر أساساً للتوجه السياسي للجمهورية الإسلامية

الإيرانية.

وحينما نراجع ما قاله الإمام الخميني بشأن القضية الفلسطينية نرى فهماً عميقاً وموقفاً شرعياً حقيقياً يستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وهناك من الأقوال التي تأتي في سياق كلماته أو خطبه, وهناك من الأقوال التي تعتبر ملزمة لكل مسلم وهي بمثابة فتاوى قطعية لا رجعة فيها.

وقد أوضح الإمام الخميني موقفه كمرجع ديني من القضية الفلسطينية منذ ما قبل الثورة الإسلامية وأكد مراراً أن عدو المسلمين هما أمريكا وصنيعتها إسرائيل، وقد دعا إلى استخدام سلاح النفط إلى جانب بقية الأسلحة للتصدي لمطامع الإسرائيليين والأمريكان. ففي عام ١٩٧٣ كتب في خطاب له بمناسبة حرب رمضان - تشرين ووجهه للحكومات والشعوب الإسلامية جاء فيه: (إن على حكومات الدول النفطية الإسلامية أن تستخدم النفط وغيره من الإمكانيات المتاحة كسلاح ضد إسرائيل والاستعمار. فعليها أن تتوقف عن بيع النفط للدول التي تقدم الدعم لإسرائيل) ويقول إن على المسلمين المتواجدين في المواقف المشرفة ومن أية قومية أو مذهب كانوا أ

يعلموا جيدا بأن العدو الأصلي للإسلام والقرآن الكريم والرسول الأعظم (ص) هي القوى العظمى خصوصا أميركا ووليدها الفاسدة إسرائيل.

ويؤكد الإمام الخميني أن إسرائيل يجب أن تمحي من الوجود وقال في ذلك (ما أفضل أن تقوم دول المنطقة بتوظيف جميع قواها لمحو إسرائيل من صفحة الوجود وهي المفسدة التي أوصلت الفلسطينيين المظلومين إلى هذا الحال).

ويتضح أن كلام الإمام الخميني صدر بطبيعة الحال عن المرجع الديني الأعلى في إيران. وهذا ما صبغ التوجه المبدئي لسياسة إيران تجاه القضية الفلسطينية. ومنذ ذلك التاريخ وحتى هذه الأيام يردد المسؤولون الإيرانيون وعلى رأسهم الرئيس محمود أحمدي نجاد هذه المقولة ذات المبدأ الراسخ وهي إزالة إسرائيل من الوجود.

وبمسؤولية كبرى يربط الإمام الخميني مصير الشعب الفلسطيني بمصير جماهير المسلمين أينما كانوا. وقد وُجّه للإمام سؤال قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران جاء فيه:

حاليا وحيث امتدت يد الصهاينة للتدخل في جميع مناحي الحياة في إيران المسلمة ما هو بنظر سماحتكم أفضل طريق يسلكه الشعب

الإيراني المسلم ليتمكن من قطع أيدي الصهاينة؟ فأجاب: (بسم الله الرحمن الرحيم: إن أفضل طريق هو أن تسعى الجماهير الإيرانية المسلمة قدر استطاعتها إلى الامتناع عن التعامل مع الصهاينة المحتلين وغيرهم من المتواجدين في إيران وان يجعلوهم معزولين محبطين روحيا وماديا ويضيقوا عليهم منافذ الحياة ويشنوا عليهم حربا اقتصادية وحروبا أخرى في مختلف المجالات).

وقد أصدر الإمام عدداً كبيراً من البيانات بشأن القضية الفلسطينية كان منها قوله: إن على المسلمين عامة وعلى الحكومات والأنظمة العربية خاصة المبادرة في الوقت الحاضر ولأجل المحافظة على استقلالها وبشكل التزامي إلى حماية هذا الفصيل ودعمه وأن لا يدخروا وسعا في سبيل إيصال الأسلحة والمؤن والذخائر لهؤلاء المجاهدين. كما أن على الفدائيين المجاهدين مواصلة جهادهم بمنتهى الحزم والصلابة في سبيل تحقيق هدفهم المقدس.

وقد وُجّه في بيانه نداء إلى الحكومات العربية لتجند قواها لنصرة القضية الفلسطينية فقال: عليهم أن يهبوا للمشاركة في هذا الجهاد المقدس لأجل تحرير فلسطين وإحياء المجد والعزة والعظمة الإسلامية.

ولعل من أهم ما رسّخه الإمام الخميني وما زالت الجمهورية الإسلامية في إيران تتمسك به هو يوم القدس العالمي الذي حدده الإمام الخميني بيوم الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، ومن الواضح أن المرجعية الدينية في إيران استمرت قوتها رسوخاً في التوجه من أجل فلسطين وتحريرها. وحتى بعد أن انتقل الإمام الخميني إلى جوار ربه ظلت هذه المرجعية المصدر الأساسي للسياسيين الإيرانيين فيما يخص فلسطين وشعب فلسطين. ومنذ أن أصبح السيد علي الخامنئي على رأس المؤسسة الدينية الإسلامية في إيران ازداد الالتصاق بالقضية الفلسطينية وخاصة من خلال الدعم المادي غير المحدود للمجاهدين الفلسطينيين واللبنانيين. وبذلك تُرجمت آراء المرجعية الدينية وتوجهاتها بشكل علمي واقعي، وظل التمسك بثوابت الإمام الخميني منهجاً راسخاً.

ولعل أهم الثوابت لهذه المرجعية: التأكيد على زوال الكيان الصهيوني والعمل الجاد المتواصل لتحقيق ذلك. ودعم الشعب الفلسطيني بغير حدود حتى يتمكن من الصمود والجهاد واقتلاع هذا الكيان الغاصب من الأرض الإسلامية فلسطين.

■ ماذا عن موقف المرجعية الدينية في

السعودية تجاه هذه القضية ؟

□ لعل ما يستوقفنا في هذا الإطار المرجعية الدينية في المملكة العربية السعودية وبعض أقطار المنطقة الخليجية. فعندما لاحظنا تطابق المواقف بين المرجعية الدينية والمرجعية السياسية في إيران نرى العكس تماماً من حيث الموقف السياسي والديني تجاه القضية الفلسطينية. ففي إيران تقف المرجعية الدينية هادياً ومرشداً للمرجعية السياسية. بينما نرى المرجعية السياسية في السعودية تفرض توجهاتها على المرجعية الدينية، وهذا يعني أمرين:

أولهما أن المرجعية الدينية ليست مستقلة في اتخاذ المواقف الحاسمة وخاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية.

ثانيهما أن المرجعية الدينية تتجاوب مع المرجعية السياسية. بمعنى أن موقفها نابع من الذات ومن القناعة.

وهنا لا بد أن نشير إلى اختلاف علماء الدين في السعودية اختلافاً جذرياً تجاه القضية الفلسطينية والقضايا الكبرى للأمم الإسلامية، فهناك علماء مستقلون يقفون موقفاً مبدئياً تجاه احتلال فلسطين وطرد شعبه. ومن ثم تجاه المقاومة المجاهدة في تلك الأرض المباركة.

وبالمحصلة فإن هناك تيارين متناقضين من العلماء. فهناك تيار ليس سوى صدى لما تقوله المملكة السعودية متمثلة بالملك والحاشية، وهناك تيار فردي يمثل أفراداً من العلماء المستقلين والذين لهم مواقف واضحة تجاه قضية فلسطين وهي مواقف وطنية مشرفة.

وبداية نقول إن مكة احتضنت المجمع الفقهي الإسلامي في دورته العاشرة بتاريخ ٢٤ \ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ١٧ \ ١٠ \ ١٩٨٧ م وقد أصدر هذا المجمع بياناً جاء فيه: (إن المجلس يقرر جواز صرف بعض أموال الزكاة لهذا الجهاد الإسلامي. وينادي المسلمون أن يبادروا خفياً وثقلاً للاستنفار لتأييد شعب فلسطين في هذا الجهاد وهذه المعركة التي هي معركة الإسلام في هذا العصر. ووصية المجلس للشعب الفلسطيني المؤمن المجاهد أن يتمسكوا بمجبل الله المتين ويواصلوا جهادهم الإسلامي المبارك لإعلاء كلمة الله وحماية المسجد الأقصى المبارك ويعتصموا بمجبل الله هو مولاهم نعم المولى ونعم النصير).

ويبدو أن الأحداث التي تتالت على قضية فلسطين كثيرة جداً وما أكثر نسيانها أو تناسيها. منها ما يخص إقامة كيان إسرائيل. ومنها ما يخص تهجير الفلسطينيين من أراضيهم،

ومنها ما يخص المسجد الأقصى، ومنها ما يخص جرائم العدو الصهيوني وإبادته للشعب الفلسطيني، ومنها ما يخص جهاد الشعب الفلسطيني المتواصل، وأخيراً الحصار الغاشم على قطاع غزة والذي ما يزال مستمراً حتى هذه اللحظة.

■ هل توجد مؤسسات أخرى ناشطة في هذا المجال أم ينحصر النشاط في المؤسسات الدينية المذكورة فقط؟

□ لا شك أن لبعض المؤسسات الدينية في العالم العربي والإسلامي مساهمات مذكورة في التنديد بجرائم الاحتلال الصهيوني ومواقف الدول الغربية المؤيدة لـ (إسرائيل) وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في ليبيا مواقف كثيرة في هذا الصدد، على الرغم من أنها لا تمثل دار إفتاء أو لجنة إفتاء. بل هي جمعية مستقلة ذات توجه إسلامي واضح. ففي سياق الدفاع عن عروبة القدس وإسلاميتها أصدرت البيانات المتتالية وأصدرت عدداً من الكتب الخاصة بالقدس ونددت بجرائم الاحتلال ونادت بمساندة الشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار والعدوان كما وكان لدار الإفتاء في سورية دور في مساندة الحق العربي

الإسلامي في فلسطين والقدس، وكان للإفتاء في سورية دورٌ في الدفاع عن المقاومة المشروعة في جنوب لبنان وفلسطين والعراق. ولا تتر مناسبات في هذا الصدد إلا وتصدر دار الإفتاء البيانات المنددة بجرائم الاحتلال والمناصرة للمقاومة المشروعة في لبنان وفلسطين.

والواقع أنه يمكن الحديث عن مهمات ومسؤوليات مفترضة للمؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي، إضافة للحديث عن بعض المرجعيات الدينية المسيحية ولا يخفى علينا ما تقدم الكنيسة الأرثوذكسية في مصر وفلسطين وسوريا من دور وطني تجاه القضية الفلسطينية، ويمثل الأب عطا الله حنا رأس الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين وقد بينت مواقفها كمرجعية دينية في فلسطين نصرته غير المحدودة لأبناء شعبه من الفلسطينيين ولا تتر مناسبة إلا ويندد بجرائم الاحتلال وخاصة ما يتعلق منها بالاعتداءات على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة كالمسجد الأقصى وكنيسة القيامة والمساجد والكنائس الموجودة في طول فلسطين وعرضها.

وكان للكنيسة القبطية الأرثوذكسية وعلى رأسها البابا شنودة دور واضح في نصرة

القضية الفلسطينية وكان من أشهر المواقف للبابا شنودة إصداره بياناً هو أشبه بالفتوى يحرم فيه على الأقباط زيارة الكيان الصهيوني على الرغم من وجود العلاقات الدبلوماسية بين مصر والكيان الصهيوني. وجاء في بيانه أنه إذا قام أحد الأقباط بزيارة الكيان الصهيوني وعاد إلى مصر فعليه أن يقدم اعتذاراً على الملأ للشعب المصري كله لما اقترفه من ذنب زيارة الكيان الصهيوني.

■ بعد هذه الحثيات التي قدمتها لنا أن فاعلية المؤسسات الدينية تجاه قضية فلسطين في العالمين العربي والإسلامي لا تتم بشكل كامل اذن ماهي الشروط لنصرة القضية الفلسطينية ؟

□ الشروط هي:

١- على المؤسسة الدينية أينما كان بلدها العربي أو الإسلامي أن تقف من قضية فلسطين موقفاً مستنداً على رؤية قرآنية إسلامية واضحة بعيداً عن المرجعيات السياسية التي لا تقف من القضية الفلسطينية موقفاً مناصراً.

٢- على المؤسسات الدينية أينما وجدت أن ترفض أية قيود سياسية على حريتها وان ترفض أي خط سياسي لا يناصر قضية فلسطين.

٣- على المؤسسات الدينية الإسلامية أن توحد

مواقفها وبياناتها وفتاويها تجاه قضية فلسطين وعليها ألا تتناقض في المواقف بسبب الضغوط السياسية.

٤- على المؤسسات الدينية أن تحضّ الجماهير المسلمة على مساندة قضية فلسطين بالأموال والوسائل الإعلامية المتاحة وغيرها من أشكال المساندة.

٥- التركيز على أرض فلسطين كل فلسطين وليس على جزء منها. فإن فلسطين كل لا تتجزأ والدفاع عن القدس لا يعني نسيان أي جزء من أرض فلسطين التاريخية.

٦- السعي المتواصل من قبل هذه المؤسسات لتوضيح حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وذلك في المؤتمرات الدولية والمحلية وفي كافة وسائل الإعلام.

٧- وما ينطبق على هذه المؤسسات الإسلامية ينطبق على المؤسسات الدينية المسيحية إن كانت في البلاد العربية أو غيرها.